أعضاؤها أبدوا تحفظهم على القانون

«الميزانيات»: طرحنا خيارات لدعم سيولة الاحتياطي العام بعيداً عن «الدين العام»

■ عبدالصمد: اقترحنا تحويل نسبة 10 بالمئة من إيرادات الميزانية إلى احتياطي الأجيال القادمة

أبدى أعضاء لجنة الميزانيات والحساب الختامي تحفظاتهم على قانون الدين العام، مقدمين عددا من الخيارات الأخرى لدعم سيولة الاحتياطي العام.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في تصريح بمجلس الأمة ان اللجنة اجتمعت امس لمناقشة تكليف مجلس الأمة بشأن متابعة إجراءات الحكومة في ترشيد الإنفاق وحماية الاستثمارات العامة والصناديق السيادية.

وأضاف ان الاجتماع تم بحضور محافظ البنك المركزي ومدير هيئة الاستثمار ووكيل وزارة المالية وعدد من مسؤولي الوزارة، ورئيس ديوان المحاسبة ونائبه، بالإضافة إلى مسؤولين سابقين.

وأفاد بأن من الأمور التي ناقشتها اللجنة قانون الدين العام بمبلغ "20 مليار دينار" الذي تعتبره الحكومة أحد الخيارات الرئيسية لدعم السيولة في الاحتياطي العام الذي كان المصدر الرئيسي لسد عجوزات الميزانية على مدى السنوات السابقة، في حين ناقشت اللجنة خيارات أخرى لدعم سيولة الاحتياطي العام على اعتبار أن الاحتياطي العام جزء منه سيولة مالية وجزء منه أصول ثابتة يصعب تسييلها بحسب رأي الحكومة.

ونوه بأن رئيس مجلس الأمة سبق أن أشار بأن غالبية أعضاء مجلس الأمة يرفضون خيار الدين العام، مبينا أن أعضاء اللجنة طرحوا خيارات أخرى لدعم السيولة في الاحتياطي العام وسد عجز الميزانية وهي خيارات متاحة وقابلة للدراسة.

وقال إن من بين هذه الخيارات توقيف تحويل نسبة 10 بالمئة من إيرادات الميزانية إلى احتياطي الأجيال القادمة حسب القانون.

وأوضح انه خلال الخمس سنوات الماضية تم تحويل 12 مليار دينار من الإيرادات إلى احتياطي الأجيال القادمة بدلا من تحويلها إلى الاحتياطي العام مما أثر في سيولة الاحتياطي العام.

وأضاف ان من بين تلك الخيارات تحويل الأرباح المحتجزة لدى بعض المؤسسات المستقلة سواء تم اتخاذ قرار بهذا الخصوص أو لم يتم اتخاذ القرار.

وبين ان هناك أرباح محتجزة ومبالغ لا بأس بها تحتفظ بها المؤسسات المستقلة ولا تستخدمها في مشاريع انتاجية تتعلق بعملها، بل تستخدمها في الاستثمارات والسندات والأسهم والأدوات الاستثمارية والمالية الأخرى لكي تحصل على أرباح الهدف منها تجميل ميزانيتها وزيادة إيراداتها.

واشار الى خيار آخر بمساهمة البنك المركزي - حسب قانونه - في إقراض الحكومة مبالغ تساهم في دعم سيولة الاحتياطي العام.

وشرح انه بحسب المادة 36 من قانون البنك المركزي يمكن أن يقرض البنك الحكومة 1.5 مليار دينار.

ولفت الى إمكانية مساهمة صندوق التنمية - حسب قانونه - في إقراض الحكومة للمشروعات الإسكانية بحدود 25 بالمئة من رأسماله، وأكد أن هذا الأمر حتما سيخفف الأعباء على الميزانية العامة للدولة ويقلل نفقاتها.

وتابع أن من بين الخيارات التي قدمها أعضاء اللجنة أن يقوم احتياطي الأجيال القادمة بشراء الأصول غير السائلة لدى الاحتياطي العام بواسطة السيولة المتوفرة لدى احتياطي الأجيال القادمة.

وبين أن هذا الأمر يشكل حلا مناسبا بدلا من أن يقوم الاحتياطي العام ببيع أصوله بأسعار متدنية إضافة إلى التداعيات السلبية على السوق المحلي.

وقال إن اللجنة ناقشت أيضا ترشيد الإنفاق في الميزانية وهو أمر مهم جدا في ظل الظرف الحالي الذي يتطلب البدء بالإصلاحات المالية في الميزانية، وذلك وفقا لخطوات يتعلق أولها بإعادة النظر في أولوية المشاريع الإنشائية وتأجيل غير الضروري منها.

وتابع أن ثاني الخطوات يتعلق بإعادة النظر في مشاريع التسليح لأن هناك أولويات أهم منها في هذا الظرف.

ولفت إلى أنه سبق وان صدر قانون بدعم ميزانية التسليح بمبلغ 3 مليار دينار تؤخذ من الاحتياطي العام مما يؤثر على السيولة فيه.

واشار الى ان الخطوة الثالثة لترشيد الإنفاق تتعلق بدراسة التكاليف المستردة من الحكومة إلى مؤسسة البترول.

وشرح أن هناك تكلفة لإنتاج برميل البترول وفوائد تقوم مؤسسة البترول باستردادها من الحكومة، مشيرا إلى أن الأموال المستردة بلغت في السنة المالية السابقة 3.750 مليار دينار.

ورأى أن هذا الأمر يستدعي إعادة النظر في تكلفة البرميل لأن اللجنة سبق أن كلفت ديوان المحاسبة بضرورة إعادة النظر والتحقيق في تكلفة البرميل التي تستردها مؤسسة البترول من الحكومة وتعتبرها اللجنة عالية ومبالغ فيها، مؤكدا أن هذا الأمر سيساهم في تقليص مصروفات الميزانية.

وبين أن تكلفة بعض الأنشطة في مستشفى الأحمدي تدخل في تكلفة البرميل، معتبرا أن الهدف من ذلك تجميل ميزانية مؤسسة البترول من خلال زيادة إيراداتها وأرباحها.

وأكد أن لجنة الميزانية الزمت مؤسسة البترول بتحويل مبالغ تتراوح ما بين 7 إلى 9 مليار دينار إلى هيئة الاستثمار بمسمى (محفظة وزير المالية) التي كانت المؤسسة تستثمرها في مشاريع استثمارية غير نفطية تدار من هيئة الاستثمار.

وذكر أن هناك مشاريع نفطية عليها ملاحظات من قبل اللجنة وبعضها كانت تؤدي إلى خسارة المؤسسة مثل شركة الاستكشافات البترولية (كوفبيك) التي دعمتها المؤسسة بمبالغ عدة مرات نتيجة خسائر متراكمة، ومشروع مصفاة فيتنام الذي توجد عليه ملاحظات.

وشدد عبدالصمد على وجوب إعادة النظر بالعلاقة بين مؤسسة البترول الكويتية والحكومة لأن هناك أموال تخسرها الحكومة ويجب أن ترشد في مؤسسة البترول.

كما طالب عبد الصمد بإعادة النظر في مشروعات الـ BOT وإعطاء القطاع الخاص دور مهم في الاقتصاد الوطني شريطة أن تكون الدراسة موضوعية وعلمية، والاستفادة من سلبيات التجارب السابقة لكي يسهم ذلك في تخفيض الإنفاق العام وترشيد الميزانية.

وأكد على ضرورة استثمار هذا الوضع الاستثنائي في اتخاذ حزمة من الإصلاحات سواء على مستوى الميزانية أو على المالية العامة وتكون الإصلاحات متوسطة وطويلة أجل وفقا لخطة مدروسة.

وقال إن هناك تخوف وتحفظ من مجموعة كبيرة من الأعضاء سواء من داخل لجنة الميزانية أو خارجها على مشروع القانون بالطريقة التي أرسلته بها الحكومة للمجلس، مبينا أن التخوف هو من أن يؤدي إقرار قانون الدين العام إلى تجاهل هذه الإصلاحات، إضافة إلى التوجيه غير السليم لتلك المبالغ المقترحة، في حين أن ما طرح من أمور وأفكار بحد ذاتها تساهم في عملية الإصلاح.

وأكد أن كل ما تشير إليه الحكومة من اختلالات سواء في الميزانية أو المالية العامة سبق أن نوقش مع الحكومة تكرارا ومرارا بما فيها رئيس الحكومة السابق والوزراء المعنيين، ولكن لم يتم اتخاذ الإجراءات المطلوبة للإصلاح وهذا مثبت في تقارير لجنة الميزانيات المتكررة والمتعددة.

وأضاف انه "بحمد الله وفضله لازالت وكالات التصنيف الإئتماني تعتبر الكويت مستقرة ماليا وهذا يعني أنه لا داعي ولا مبرر للهلع أو الجزء وكلاهما أمر ممنوع"، مشيرا الى ان "الاحتياط والترشيد وحسن التدبير والتخطيط السليم للمستقبل والإصلاحات المالية كل ذلك أمر مطلوب ومشروع".

وبين عبدالصمد من جهة أخرى أن ما نشر عن رفض اللجنة حضور وزير المالية عار عن الصحة تماما، وذلك لأن الاجتماع كان مخصص للاختصاصيين الماليين وعلى ضوئه يتم تحديد اجتماع للوزراء المعنيين من أجل مناقشة المواضيع التي طرحت في هذا الاجتماع.

وأوضح أن اللجنة عادة إذا أرادت أن تجتمع بالوزراء فتعقد اجتماعاتها في مواعيد لا تتعارض مع اجتماعات مجلس الوزراء الرسمية، ولكن الدعوة وجهت لوزير المالية بالخطأ.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

■ ناقشنا أيضا ترشيد الإنفاق في الميزانية وهو أمر مهم جدا في ظل الظرف الحالي

■ هناك خيار آخر بمساهمة «المركزي» في إقراض الحكومة مبالغ تساهم دعم السيولة

اقترح إنشاء شركة حكومية لتوفير الأمن الغذائي

عبد الله الكندري يطالب بمراعاة الظروف الدراسية لبعض الطلاب في خطة الإجلاء

طالب النائب عبدالله الكندري وزارة الخارجية بتخصيص رحلات إضافية خلال شهري مايو ويونيو المقبلين للطلبة الراغبين في استكمال دراستهم ولن يتمكنوا من العودة خلال خطة الإجلاء التي ستبدأ يوم الأحد المقبل.

وقال الكندري في تصريح بمجلس الأمة امس إن هناك بعض الطلبة الدارسين بالخارج على وشك التخرج وأن امتحانات البعض منهم سوف تتم في شهر مايو القادم وهناك آخرون أنهوا امتحاناتهم كطلبة الولايات المتحدة وعلى وشك التخرج.

وأضاف أن اقتصار خطة الإجلاء على الشهر الجاري يضع الطلاب في خيارات صعبة بين البقاء أو العودة بما يترتب عليها من عواقب تؤثر على مستقبلهم الدراسي.

واعتبر الكندري أن إعلان الحكومة البدء في تنفيذ خطة الإجلاء في 19/04 الجاري، يتماشى مع المطالبات النيابية التي أكدت ضرورة إعلان خطة واضحة لإجلاء الكويتيين المتواجدين خارج البلاد وأن تكون هناك خطة واضحة.

وأضاف أن الجهود الحكومية خلال الفترة الماضية كانت تتم على جانبين لضمان توفير الحماية للكويتيين الموجودين بالداخل وكذلك توفير الحماية للمواطنين الموجودين بالخارج أيضا تمهيدا لإجلائهم إلى البلاد.

ولفت إلى أن هناك بعض الدول انتشر فيها الوباء وبدأت منظومتها الصحية بالضعف متمنيًا أن تتم خطة الإجلاء في الأيام القادمة وفق ما تم الإعلان وعودة المواطنين سالمين إلى أرض الوطن، مع مراعاة الظروف الدراسية لبعض الطلبة حفاظا على مستقبلهم.

من جانب آخر أعلن النائب عبد الله الكندري تقديمه اقتراحًا برغبة بتأسيس "الشركة الكويتية للمخزون الاستراتيجي" لتوفير الأمن الغذائي في الدولة بأنواعه كافة.

وقال في مقدمته: لما كان ما يشهده العالم اليوم في أزمة كورنا من تدهورًا في الأمن الغذائي، يجعلنا من باب المسؤولية الاستفادة من هذا الدرس بأهمية العمل على إيجاد شركة حكومية تقوم بتوفير المخزون الاستراتيجي من الغذاء في الدولة.

وتهدف هذه الشركة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي مطلبًا جوهريًا وملحًا في الدولة وتكمن أهمية هذه الشركة في توفير الأمن الغذائي للسكان وتحصين المجتمع الكويتي من الأزمات التي تحدث أحيانًا بسبب نقص الإمدادات في السوق الدولية أو غلاء الأسعار "مثل أزمة الغذاء عام 2008".

لما كانت أزمة كورنا كشفت لنا بأن أغلب الخطط الموضوعة من قبل الحكومة لم تعالج بشكل كبير لتوفير المخزون الاستراتيجي للدولة.

ونؤكد أنه إذا كانت الشركة المذكورة مملوكة بالكامل للدولة هي إحدى أدوات الدولة في توجيه الدعم، وهي الوحيدة التي لديها القدرة على تأمين المخزون السلعي دون التأثر بتقلبات الأسعار العالمية.

وينص الاقتراح على ما يلي:

" إنشاء شركة كويتية حكومية تشارك فيها الحكومة عبر ممثليها بشتى القطاعات وعبر ذراعها الاقتصادي الهيئة العامة للاستثمار بتأسيس (الشركة الكويتية للمخزون الاستراتيجي) تعمل على توفير الأمن الغذائي في الدولة بكافة أنواعه وتوزيعه على السوق المحلي والمستهلكين في الكويت وتصدير الفائض عن حاجة البلاد إلى الخارج".

عبدالله الكندري

الشطي لإعلان الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي عن معايير وضوابط التعليم عن بعد على موقعه الإلكتروني

خالد الشطي

أعلن النائب خالد الشطي تقديمه اقتراحًا برغبة قال في مقدمته إنه بالإشارة إلى مرسوم رقم (417) لسنة 2010 بشأن إنشاء الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، وإلى قرار مجلس الوزراء في يوم الأربعاء الموافق 1 أبريل 2020 بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتاحة الفرص لمتابعة العام الدراسي من خلال التعليم عن بعد (الإلكتروني) بصورة اختيارية، وإلى القرار الإداري رقم (18) لسنة 2020 الصادر من مجلس الجامعات الخاصة بشأن نظام التعليم عن بُعد وضوابطه لمؤسسات التعليم الخاص، وحرصًا منا على ضبط جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في دولة الكويت التي توفر الفرص لمتابعة العام الدراسي أو الفصل الدراسي من خلال التعليم عن بُعد.

ونص الاقتراح على أن يعلن الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وجودة التعليم خلال أسبوع في موقعه على شبكة الانترنت، قواعد ومعايير وضوابط التقييم والجودة التي اعتمدها لتقييم برامج مؤسسات التعليم العالي المحلية الحكومية والخاصة خلال فترة تقديمها التعليم عن بُعد لمتابعة العام الدراسي الحالي أو الفصل الدراسي الحالي.

كما طالب بأن تنشر أيضًا البيانات والمعلومات ذات الصلة بالتقييم في موقع الجهاز الوطني على شبكة الإنترنت قبل بداية العام الدراسي التالي (2020/2021).

الشاهين يستغرب تسليم منتزه الخيران وإخلاءه والحكومة تحتاج لزيادة عدد المحاجر

أكد النائب أسامة الشاهين أن الشعب الكويتي بدعم الجهود الحكومية، وبمساعدها عبر قيام كل فرد أو مؤسسة بدورها، مبينًا أن واجب "البرلمانات" هو مراقبة الأداء الحكومي وتقويمه دون عرقلة، حفاظًا على الصالح والصحة والأموال العامة.

وشدد الشاهين على خطورة إعطاء التفويض الكامل والسلطة المطلقة لأي جهة كانت، فهي مفسدة مطلقة، كما بينت تجارب الأمم والشعوب من حولنا، وكما بينت التجارب المحلية في فترات الانفراد "الحكومي" بالرأي والقرار.

واستغرب الشاهين تسليم منتزه الخيران وإخلاءه، في وقت تقوم به الحكومة بالتعاقد بالأمر المباشر مع فنادق تجارية أخرى، خاصة وأننا بحاجة لزيادة عدد المحاجر المؤسسية وليس تقليلها، في ظل إعلان خطة الحكومة، والتي نتمنى لها النجاح والسلامة، في إجلاء جميع الكويتيين الراغبين بالعودة من الخارج، بجانب كون المنتزه قد تم تجهيزه وتهيئته خلال فترات استخدامه الطويلة السابقة بنجاح، وأن كل أموال تصرف عليه تعود إلى الخزينة العامة بشكل أو بآخر، يشهده العالم اليوم في أزمة كورنا من تدهورًا في الأمن الغذائي، يجعلنا من باب المسؤولية الاستفادة من هذا الدرس بأهمية العمل على إيجاد شركة حكومية تقوم بتوفير المخزون الاستراتيجي من الغذاء في الدولة.

وتهدف هذه الشركة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي مطلبًا جوهريًا وملحًا في الدولة وتكمن أهمية هذه الشركة في توفير الأمن الغذائي للسكان وتحصين المجتمع الكويتي من الأزمات التي تحدث أحيانًا بسبب نقص الإمدادات في السوق الدولية أو غلاء الأسعار "مثل أزمة الغذاء عام 2008".

لما كانت أزمة كورنا كشفت لنا بأن أغلب الخطط الموضوعة من قبل الحكومة لم تعالج بشكل كبير لتوفير المخزون الاستراتيجي للدولة.

ونؤكد أنه إذا كانت الشركة المذكورة مملوكة بالكامل للدولة هي إحدى أدوات الدولة في توجيه الدعم، وهي الوحيدة التي لديها القدرة على تأمين المخزون السلعي دون التأثر بتقلبات الأسعار العالمية.

وينص الاقتراح على ما يلي:

" إنشاء شركة كويتية حكومية تشارك فيها الحكومة عبر ممثليها بشتى القطاعات وعبر ذراعها الاقتصادي الهيئة العامة للاستثمار بتأسيس (الشركة الكويتية للمخزون الاستراتيجي) تعمل على توفير الأمن الغذائي في الدولة بكافة أنواعه وتوزيعه على السوق المحلي والمستهلكين في الكويت وتصدير الفائض عن حاجة البلاد إلى الخارج".

أسامة الشاهين

واختتم "الشاهين" تصريحه متمنيًا السلامة لأبناء وبنات الوطن جميعًا أينما كانوا، مشددًا على تقديره وامتنانه لتضحيات الجميع في كل مضمار وميدان.